حصيلة ليلة رأس السنة في حماة

٨ إصابات بالرصاص الطائش وأكثر من ٧٦ بحوادث متفرقة

حماة- محمد أحمد خبازي

أسعف إلى مشافي حماة الوطنية والخاصة أكثر من ٨٤ مصاباً بعيارات نارية طائشة وحوادث سير متفرقة على دراجات نارية نتيجة السرعة الزائدة وتناول المشروبات الكحولية.

وبيّن مصدر في صحة حماة لـ«الوطن» أن عدد الذين أصيبوا بعيارات نارية طائشة أطلقها المحتفون برأس السنة، بلغ ٥ مصابين ممن أسعفوا إلى المشافي الوطنية العامة، ٤ منهم إصاباتهم كانت بالرأس و١ بشظية في العين.

فيما أسعف ٣ أشخاص آخرين إلى أحد المشافي الخاصة بحماة، بعد إصابتهم بعيارات نارية طائشة أيضاً.

وأوضح المصدر أن الإصابات كانت متفاوتة الشدة ولم تتطور أي منها إلى وفاة، وبعض المصابين خرجوا من المشافي بعد تقديم الإسعافات الضرورية لهم مباشرة، فيما بقيت حالة واحدة تحت المراقبة للصباح.

كما استقبلت المشافي العامة بالمحافظة أكثر من ٧٦ مصاباً بحوادث مرورية متفرقة، نتيجة تصادم دراجات نارية فيما بينها أو مع سيارات سياحية، أو نتيجة انزلاق بعضها.

وعزا المصدر أسباب هذه الحوادث المرورية المؤسفة إلى قيادة الدراجات النارية بتهور وبسرعة زائدة، وتناول بعض سائقيها وراكبيها المشروبات الكحولية، مشيراً إلى أن الإصابات متنوعة بين كسور بالأطراف السفلية والعلوية، وبعضها الآخر رضوض.

وكل التحذيرات التي أعلنتها الجهات الرسمية بالمحافظة، لعدم إطلاق العيارات النارية أثناء الاحتفال بعيد رأس السنة – والكلام لـ«الوطن» – لم تلقَ صدى إيجابياً لدى العديد من حملة السلاح المرخص وغير المرخص، الذين أرّقوا حياة المواطنين سواء من كان منهم ساهرين بالمحال العامة أم في بيوتهم، وسببوا لهم هلعاً شديداً ليلة رأس السنة، لاستخدامهم شتى صنوف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وحتى الثقيلة – أجل الثقيلة – بالتعبير عن ابتهاجهم باستقبال السنة الجديدة!.

وعبّر العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن» عن استهجانهم لظاهرة إطلاق العيارات النارية العشوائية ليس فقط بمناسبة رأس السنة وإنما بكل المناسبات وحتى بالأعراس والنجاح بالشهادتين الثانوية والإعدادية!.

وطالبوا الجهات المعنية بوضع حد لهذه الظاهرة، من خلال ضبط السلاح بيد حامليه من أي جهة كانت، ومحاسبة من يهدر العيارات النارية ويستخدمها بغير مكانها الطبيعي.

مدير شؤون البيئة في السويداء مياه الجفت مفيدة للأشجار

السويداء - الوطن

ما زالت بعض أحواض معاصر الزيتون في السويداء مملوءة بمياه الجفت الناتج عن عمليات العصر بسبب عدم قدرة أصحاب هذه المعاصر على تفريغ المياه ضمن الأراضي الزراعية نتيجة لرفض بعض المزارعين ذلك خوفاً من أن تلحق هذه المياه أضرارا بأراضيهم الزراعية وأشجارهم المثمرة، رغم أن مديرية البيئة في السويداء قامت سابقا بإجراء تجربة مع إحدى المعاصر في المحافظة حيث قامت المعصرة بتجهيز وتركيب أنبوب (بوري) مثقب على أحد الجرارات بحيث يقوم الجرار بتوزيع المادة في الأراضي وبين الأشجار وخاصة أشجار الزيتون بحيث تحقق هذه الطريقة العدالة في توزيع مياه الجفت دون إلحاق أي ضرر بالأراضي أو جذور الأشجار.

ولفت صاحب معصرة إلى إقبال المزارعين على عملية ري أراضيهم بها لما له من فائدة في تسميد الأرض منوهاً بأن عمليات توزيع مياه الجفت للمزارعين مجانية وتقع على عاتق المعصرة تكاليف الجرارات، مشيراً إلى أن عمليات التوزيع تلك جاءت بناء على توجيهات وزارة الزراعة لما لتلك المياه من فوائد عضوية في تسميد الأرض بعد أن كانت عمليات تفريغها من الصهاريج تجري في أرض تم تخصيصها سابقا بالقرب من بلدة الثعلة.

وأشار مدير شؤون البيئة بالمحافظة رفعت خضر إلى أن هذه المياه تحقق فائدة للأراضي الزراعية شرط توزيعها ضمن المواصفات المحددة، مضيفاً إن هذه المياه تحتاج إلى مساحات كبيرة لافتا إلى أهميتها في تسميد التربة وغناها بعناصر عضوية مهمة.

وأضاف خضر إنه في حال لم يلتزم المزارعون بكيفية توزيع المياه على الأراضي بالتأكيد سيكون لهذه المياه أضرار على الأشجار المثمرة علما أن معظم المزارعين لا توجد لديهم معرفة بكيفية استخدام هذه المياه في ري أراضيهم، مؤكداً أن عمليات التوزيع لتلك المياه تأتي ضمن شروط وكميات وطرق محددة وقد أثبتت جدواها في الأراضي التي تم ريها سابقا بمياه الجفت مشجعاً المزارعين على ضرورة تجربتها ضمن أراضيهم.

منحنا قروضاً بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة لكن المقترضين لم يسددوا أي دفعة

القطيني: رفعنا رواتب المهندسين المتقاعدين ٧ آلاف ليصبح ٤٠ ألفاً

طالبنا برفع طبيعة الاختصاص ونتابع الموضوع مع الحكومة

محمد منار حميجو

كشف نقيب المهندسين السوريين غياث القطيني عن زيادة رواتب المتقاعدين سبعة آلاف ليرة ليصبح راتبهم ٤٠ ألفاً شهرياً، مؤكداً أن النقابة طالبت برفع طبيعة الاختصاص للمهندسين.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت القطيني إلى أن النقابة تتابع رفع طبيعة الاختصاص مع الحكومة، معرباً عن أمله أن يتم رفعه في الوقت القريب.

وأوضح القطيني أن رفع طبيعة الاختصاص من صلاحيات الحكومة باعتبار أنها تدفع الرواتب والنقابة تطالب فقط، مبيناً أن طبيعة الاختصاص تختلف بحسب طبيعة العمل فهناك مهندسون تصل طبيعة اختصاصهم إلى ٤٠ بالمئة ومنهم ٥٠ وآخرون تصل إلى ٨٠ بالمئة.

وبين القطيني أن طبيعة العمل مثلا للعاملين في حقول النفط تختلف عمن يعمل وراء مكتب يأتي في الصباح ويغادر ظهراً، لذلك فإن طبيعة الاختصاص تختلف بطبيعة العمل، معتبراً أن هذا الموضوع حكومي.

وفيما يتعلق بمنح قروض للمهندسين أكد القطيني أنه تم منح قروض بلا فوائد في بداية الأزمة لمهندسين وصلت إلى ٤٠٠ مليون ليرة وكان من المفترض أن يتم استرجاع القرض على دفعات شهرية إلا أنه للأسف الشديد لم يدفع أي مهندس حصل على القرض أي دفعة شهرية.

وأوضح أن النقابة تقدر أوضاع المهندسين لذلك فإن المبالغ التي تم منحها قروضاً يتم تحصيلها، معتبراً أنه من حق المهندسين أن يطالبوا ولكن كما يقال «الجود من الموجود».

القطيني نوه بأن مهندسي الرقة وإدلب كانوا الأكثر تضرراً فمنهم من استطاع أن يفتح مكتباً له في محافظات أخرى وآخرون لم يستطيعوا فعل ذلك، مؤكداً أن النقابة ساعدت المهندسين قدر المستطاع بمنحهم القروض من دون فوائد.

وبين القطيني أنه ثمة ما يسمى تعويض شيخوخة وهو عبارة عن قسمين، الأول عندما يتقاعد المهندس والآخر يعطى وقت الوفاة، مشيراً إلى أن هناك العديد من الحالات ترد إلى النقابة لمهندسين تعرضوا للمرض فتعينهم النقابة وفي النهاية تعويض الوفاة حق للمهندس.

وأشار القطيني إلى أنه لا يجوز للمهندسين الموظفين في الحكومة فتح مكاتب خاصة بل يحق لهم العمل في مكاتب خاصة ولكن لا يحق له أن يختم باسمه، مؤكداً أن المهندس إما أن يكون موظفاً وإما أن يفتح مكتباً خاصاً به لكن لا يجوز أن يجمع بين الأمرين.

وعقدت النقابة مؤتمرها الانتخابي الأسبوع الماضي حيث تم انتخاب القطيني نقيبا للمهندسين للمرة الثانية على التوالي لمدة خمس سنوات.

ويبلغ عدد المهندسين في سورية نحو ١٥٠ ألفا ما يشكل العدد الأكبر بين النقابات المهنية والطبية إلا أن ١٠ بالمئة منهم هاجروا خارج البلاد خلال الأزمة «أي ١٥ ألفاً»، نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد وتضرر العديد من المهندسين بفقدانهم مكاتبهم وخصوصاً في المناطق الساخنة، ما دفعهم إلى الهجرة رغم أنه عاد عدد منهم خلال العام الماضي «بحسب تصريحات سابقة للقطيني».

استهلاك لحم ٢٥٧ جملاً في ثلاثة أشهر بدمشق

محمود الصالح

تتابع مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق جولاتها على الأسواق لضبط المواد المخالفة للأنظمة الصحية وللحفاظ على جودة المواد، حيث بلغ عدد الضبوط الصحية المنظمة بحق المخالفين للأنظمة الصحية ١٨٨٥ ضبطاً وذلك خلال الربع الأخير من العام الحالي.

وأكد مصدر خاص في مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق أن الدائرة الصحية بالمسلخ الفني تقوم بفحص القطعان المعدة للذبح قبل وبعد ذبحها، ويتم دمغها بعد الذبح كذلك تقوم بمراقبة البرادات المحملة بالذبائح القادمة من المحافظات الأخرى لدمغها بدمغة مديرية الشؤون الصحية بمحافظة دمشق، علماً أنه بلغ عدد الذبائح في المسلخ كما ٥٢٩٣ ذبيحة منها ٢٣٠٠ رأس أبقار، و٢٥٠٠ أغنام عواس و١١١٠ رؤوس ماعز و ٢٥٧ رأس جمل،

كما تم إتلاف ذبائح أبقار عدد٤، وذبائح ذكور عواس عدد١٧، وذبائح عجول عدد ٤، وذبائح ماعز عدد ١٢ لمخالفتها للشروط الصحية.

وبهدف التدقيق في مدى جودة البضائع ومطابقتها للمواصفات والشروط المطلوبة تم أخذ ٢٦٠ عينة من أنواع مختلفة من المواد الغذائية وأرسلت إلى المخابر المختصة للتأكد من مطابقتها.

وفي شأن متصل قامت المديرية وخلال المدة المذكورة بإغلاق ١٥٥ محلاً تجارياً أغلبها تتعامل بالمواد الغذائية ، وتم فرض الغرامات القانونية بحق أصحابها لمخالفتها الشروط الصحية ، وقامت المديرية وفي إطار الرقابة المسبقة بتوجيه الإنذارات إلى ٧٠ محلا تجاريا طلبت إلى القائمين على هذه المحال التجارية بضرورة التقيد بالشروط المطلوبة ، أما لجهة البطاقات الممنوحة لأرباب الحرف الغذائية فقد بلغ عددها خلال الربع الأخير من هذا العام ٢٥٠٠بطاقة ، وبلغ عدد دفاتر التفتيش الممنوحة لأرباب الحرف الغذائية ١٥٠ دفتراً، وبلغ عدد الشكاوي الواردة من المواطنين وتم إنجازها ٤٣ شكوى.

ومن خلال الجولات تم خلال هذا الأسبوع ضبط مستودع للمواد الغذائية في منطقة التضامن غير مستوف الشروط الصحية وغير مرخص وشوهدت بداخله فئران وصراصير، و محل آخر في ذات المنطقة يقوم بجرم عظام الفروج وبيعها على أنها كباب دجاج أو همبرغر وهو غير مرخص، وبناءً عليه أصدر محافظ دمشق قراراً يقضي بإغلاقهما لمدة غير محددة.

الرنين المغناطيسي معطل في المشفى الوطني بالسويداء منذ ستة أشهر

السويداء- عبير صيموعة

حصر الإصلاحات والأعطال للأجهزة الطبية ضمن القطاع الصحي بأيدي الموردين والشركات أدى إلى التحكم بتلك الأجهزة وبكيفية وأوقات إصلاحها فضلا عن التحكم المطلق بأسعار القطع في حال اللجوء إلى تبديل المتعطل منها حيث ما زال جهاز الرنين المغناطيسي في المشفى الوطني في السويداء ينتظر قسم الصيانة في الشركة الموردة منذ أكثر من ستة أشهر الكشف على الجهاز بعد تعطل التصوير في الجهاز القطني، الأمر الذي أربك العمل في قسم الرنين إضافة إلى اضطرار الكثير من المرضى مجبورين على اللجوء إلى القطاع الخاص الذي تفوق تكلفة صورة الرنين القطني ضمنه الـ٣٠ ألف ليرة ما فرض أعباء مالية كبيرة عجز الكثيرون عن دفعها وأجبرهم على انتظار إصلاح الجهاز ضمن المشفى الوطني الذي ما زال ينتظر قرار وزارة الصحة نظرا لتكلفة الإصلاح المرتفعة.

يضاف إلى ذلك جهاز تخطيط الأعصاب لدى المشفى الوطني والمعطل منذ أكثر من ستة أشهر واضطرار المرضى أمام هذا الواقع للذهاب إلى دمشق للتصوير، الأمر الذي رتب عليهم أعباء مالية كبيرة نتيجة لتكلفة الصورة لدى القطاع الخاص علماً لا يوجد بالمحافظة هذا الجهاز، والتي تتجاوز وفق إحدى المريضات ٢٠ ألف ليرة سورية إضافة لأجور النقل من السويداء إلى دمشق كما يضاف إلى تلك الأجهزة جهاز تفتيت الحصيات الذي انضمّ هو الآخر إلى قائمة الأجهزة المعطلة فضلا عن جهاز الطبقي المحوري وحاجته إلى الصيانة ما دفع إدارة المشفى إلى استخدامه فقط أمام الحالات الإسعافية.

مدير المشفى السويداء الوطني الدكتور خلدون أبو حمدان أكد لـ«الوطن» أن إصلاح الأجهزة الطبية ذات التكلفة المرتفعة هو مركزي مضيفاً: إنه بالنسبة لجهاز تفتيت الحصيات تم التواصل مع وزارة الصحة وجرى إصلاحه خلال الأيام القليلة الماضية، أما ما يتعلق بجهاز الرنين المغناطيسي فقد تم إعلام الوزارة على أمل إصلاحه، علماً أن تكلفة إصلاحه تزيد على ٩٠ مليون ليرة سورية.

وأضاف أبو حمدان: إن جهاز تخطيط الأعصاب بالأصل قديم وتم استقدامه من مشفى صلخد والآن بات خارج الخدمة نتيجة قدمه.

وأكد أبو حمدان أن المشفى يقوم على تقديم الخدمات الطبية المتاحة إذ يتم تصوير الرنين المغناطيسي لحالات الرقبة كما يتم قبول جميع الحالات الإسعافية لصور الطبقي المحوري رغم حاجته إلى الصيانة.

وتشير سجلات المشفى الوطني في السويداء إلى أنه منذ بداية العام الحالي تم إجراء ١٠٥٦٣ صورة طبقي محوري حتى نهاية شهر تشرين الثاني و٣٤٤٤ صورة رنين مغناطيسي للفترة نفسها و١٠٩١٨ صورة إيكو كما جرى إجراء ١٢٧٤ جلسة تفتيت حصى و٩٩١٥ جلسة غسل كلية صناعية ووصل عدد العمليات الجراحية منذ بداية العام ١٢٣١١ عملية من جراحة عامة – عينية – عظمية – بولية – عصبية.. إلخ، إضافة إلى ١٥٨٦ عملية قيصرية و٢٤١٦ عملية ولادة طبيعية و١٩٣ عملية تنظيرية كما جرى إجراء ١٠٢٨٠٦ صور أشعة حيث وصل إجمالي الخدمات المقدمة من المشفى حتى نهاية شهر تشرين الثاني نحو ٩٦١ ألف خدمة على حين بلغ إجمالي عدد المرضى المقبولين ٥٤٨٣٥ مريضاً بنسبة إشغال ٩٨٪.

كلام رسمي جداً

مدينة طرطوس: اتخذنا العديد من الإجراءات لرفع مستوى الحدائق

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم بعددها رقم /٣٢٩٩/ تاريخ ١٩/١٢/٢٠١٩ بعنوان: «حدائق طرطوس... للمستثمرين وليست للمواطنين». فإننا نبين لكم ما يلي:

قامت المدينة باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف رفع مستوى الحدائق العامة، أهمها:

إجراءات المدينة في عام ٢٠١٩:

١- تم رفد دائرة الحدائق في عام ٢٠١٩ بجرار حديث.

٢- تم تعيين /٥٠/ عاملاً بهدف رفع مستوى العمل في ورش دائرة الحدائق.

٣- تم التعاقد لصيانة الحدائق العامة مع مؤسسة الإسكان العسكري بالعقد رقم /٨٩/ لعام ٢٠١٩ ومدة تنفيذ /١٢٠/ يوماً تقويمياً من اليوم التالي لتسليم موقع العمل الذي تم بتاريخ ٤/١١/٢٠١٩، وهذا العقد سوف يرفع من مستوى جاهزية حدائق المدينة أكثر من السابق.

٤- صدر قرار مجلس المدينة رقم /٢٨/ تاريخ ١٣/٣/٢٠١٩ المتضمن أسس ارتياد الحدائق العامة في مدينة طرطوس

٥- صدر قرار مجلس المدينة رقم /١٢٢/ لعام ٢٠١٩ المتضمن الغرامات والجزاءات لمخالفي أسس ارتياد الحدائق العامة.

خطة المدينة لعام ٢٠٢٠.

١- تم رفع المبالغ المخصصة سنوياً لتنفيذ حدائق جديدة وصيانة القائم منها في خطة عام ٢٠٢٠.

٢- يتم العمل على إعداد كشف تقديري جديد لاستكمال أعمال صيانة الحدائق العامة التي لم ترد في أعمال العقد السابق وذلك خلال عام ٢٠٢٠.

٣- يتم العمل على تأمين إعانات إضافية مخصصة لدعم الحدائق من الموازنة المستقلة ووزارة الإدارة المحلية.

إجراءات المدينة لضبط الاستثمارات في الحدائق العامة:

اتخذت المدينة العديد من الإجراءات لضبط الاستثمارات في الحدائق العامة وقد صدر بهذا الخصوص عدد من التعاميم والقرارات.

١- تعميم السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ٣٨٨٣/ص/د/١ تاريخ ١٥/٨/٢٠١٨ المتضمن التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحدائق العامة لجهة تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

٢- قرار مجلس المدينة رقم ١١ تاريخ ١٤/١/٢٠١٩ والقاضي بعدم الموافقة على أي استثمار جديد في جميع حدائق المدينة بما فيها المروج الخضراء والكورنيش البحري وعدم الموافقة على تجديد أي استثمار ينتهي فيها وبما يخالف المخطط التفصيلي للحدائق.

٣- قرار مجلس المدينة رقم ٨١ تاريخ ١٨/٧/٢٠١٩ المتضمن الموافقة على رؤية دائرة الحدائق بخصوص الإشغالات في حديقة الباسل والمادة الأولى منه الفقرة /أ/ القاضية بتحويل كتلة الأكشاك الشمالية إلى مظلات والوسطى إلى مقرات إدارية.

وفيما يخص حديقة تشرين تحويل الكتلة الشرقية إلى صالة معارض أو مكتبة تتم إدارتها من المدينة، والكتلتان الغربيتان تستخدمان كمظلات بعد إزالة الجدران ووضع مقاعد لجلوس المواطنين.

٤- فيما يخص دورات المياه: يتم منح رخص الإشغال بمدة زمنية مقدارها ٣ سنوات للأكشاك الواقعة فوق دورات المياه العامة سنداً لدفاتر شروط فنية تعد لهذه الغاية متضمنة إتاحة دائمة لعامة المواطنين باستخدام دورات المياه من خلال جهوزيتها الدائمة وأن يتم ذلك عن طريق الإعلان.

٥- قرار رقم ١٢٧ تاريخ ١٧/١١/٢٠١٩ المتضمن إزالة الزوائد والملحقات والإضافات التي تمت إضافتها على الأكشاك الأربعة /١-٢-٣-٤/ في حديقة الباسل واستثمار الأكشاك الأربعة الأساسية عن طريق المزاد العلني لبيع الورود ونباتات الزينة والتحف الشرقية حصراً.

شاكرين تعاونكم

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين